مَسْأَلةُ تَعَدُّد ما بَعْدَ (إلاَّ)

لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)

تحقيق ودراسة سعيد بن علي الغامدي

الأستاذ المشارك بقسم اللغة والنحو والصرف

بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي محمد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فهذه مسألة نحوية من مسائل ابن هشام الأنصاري، صاحب العِلم الواسع الذي أشرقت شمسه على النحاة بفوائد لا تحصى، والتصانيف الكبار التي لا تخفى، ورسائل ومسائل وأجوبة شتى.

وتعد هذه المسألة من دقائق باب الاستثناء، وموضوعها في تعدد ما بعد (إلا)، وهو على ثلاثة أقسام عند ابن هشام، الذي جمع فيها وفصّل، وقسّم ورتّب، وعلّل وتعقّب، وذكر الأمثلة المختلفة، والخلافات العديدة، والشواهد الشعرية.

وبتوفيق وفضل من الله حصلت على نسختين مخطوطتين من هذه المسألة، ولا أعلم لهما ثالثا، وقمت بالتفتيش والتنقيب وسؤال أهل العلم المتخصصين عن تحقيق سابق لها، فلم أجد ذلك، فعزمت على تحقيقها وتوكلت على الله العزيز الرحيم، وكانت خطة البحث على قسمين:

* القسم الأول: الدراسة، وتشتمل على: تعريف موجز بابن هشام الأنصاري، التعريف بالمخطوط، عنوان المخطوط، توثيق نسبة المخطوط، موضوع المخطوط، منهج ابن هشام في المخطوط، مصادر ابن هشام في المخطوط، شواهد ابن هشام في المخطوط، وصف نسختي المخطوط، نماذج من نسختي المخطوط.

* القسم الثاني: تحقيق المخطوط، وقد اتبعت فيه المشهور عند أهل هذا الفن، وذيّلت ذلك بفهرس للمصادر والمراجع.

وفي الختام أسأل الله تعالى التوفيق والسداد، وأن يرزقني الاخلاص في القول والعمل، وأن يكون هذا العمل مفيدا فائدة تامة حسنة، مضيفا إضافة محضة لتراث أمتنا الكبير.

القسم الأول: الدراسة

وتشمل على:

* تعريف موجز بابن هشام الأنصاري.
* التعريف بالمخطوط
* عنوان المخطوط.
* توثيق نسبة المخطوط.
* موضوع المخطوط.
* منهج ابن هشام في المخطوط.
* مصادر ابن هشام في المخطوط.
* شواهد ابن هشام في المخطوط.
* وصف نسختي المخطوط.
* نماذج من نسختي المخطوط.

تعريف موجز بابن هشام الأنصاري (٧٠٨هـ- ٧٦١هـ)[١]

صاحب المسألة عَلَم غني عن التعريف، لا تحتاج ترجمته إلى زيادة في التأليف، طبقت شهرته الآفاق، وسارت بمؤلفاته الركبان، من قديم وإلى الآن، من الأئمة العلماء، وجبال النحو الشَّمَّاء، حتى قيل: إنه أنحى من سيبويه، هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصاري المصري، جمال الدين أبو محمد، ولد في ذي القعدة سنة (٧٠٨هـ) بالقاهرة.

قرأ على الشيخ تاج الدين الفاكهاني (ت٧٣١هـ) جميع (شرح الإشارة) في النحو له إلا الورقة الأخيرة، وحدّث عن ابن جماعة (ت٧٣٣هـ) بـ(الشاطبية)، وقرأ العربية على الإمام شهاب الدين ابن المُرَحِّل (ت٧٤٤هـ)، وسمع (ديوان زهير ابن أبي سلمى) من أبي حيان (ت٧٤٥هـ)، ولم يلازمه ولا قرأ عليه، وكان كثير المخالفة له شديد الانحراف عنه[١]، وتلا بالسبع على شمس الدين ابن السرّاج (ت٧٤٦هـ)، وحضر دروس تاج الدين التبريزي (ت٧٤٦هـ).

وكان ابن هشام صاحب خُلق عال، موصوفا بالتواضع، والبِر، والشفقة، ودماثة الخلق، ورقة القلب، كثير الديانة والعبادة، وتصدّر لنفع الطالبين بمصر ومكة لما

(١) انظر مصادر ترجمته عند القدماء في أعيان العصر وأعوان النصر٣/ ٥، الوافيات لابن رافع السَّلامي ٢/ ٢٣٤، تاريخ ابن قاضي شهبة ٣/ ١٧١، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٢/ ٣٠٨، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي ٧/ ١٣١، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ١٠/ ٢٦٢، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد ٢/ ٦٦، الجوهر المنضَّد في طبقات متأخري أصحاب أحمد: ٧٧، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢/ ٦٨، مفتاح السعادة ومصباح السيادة ١/ ١٨٣، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ١/ ٢٧٦، السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة ٢/ ٦٦٢.
ومن الكتب التي ترجمت له حديثا كتاب ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، للدكتور علي فودة نيل، وكتاب ابن هشام النحوي، للدكتور سامي عوض، وكتاب ابن هشام الأنصاري حياته ومنهجه النحوي، للدكتور عصام نور الدين، وكتاب ابن هشام وأثره في النحو العربي، للدكتور يوسف الضبع، وكذلك ترجمته في مقدمات كتبه المحققة ورسائله العديدة، والأبحاث والرسائل العلمية.

جاور بها، أقرأ كتاب سيبويه مرات(١)، ودرَّس في التفسير بالقبَّة المنصُورية وبالأشرَفية، وكان فقيها شافعيا يُقرئ في (الحاوي الصغير) أحسن قراءة(٢)، ثم أقبل على مذهب أبي حنيفة، ثم صار حنبليا قبل وفاته بخمس سنين، وحفظ (مختصر الخِرَقي) في دون أربعة أشهر(٣)، وانتهت إليه مشيخة النحو بالديار المصرية، وله يد طولى في المعاني والبيان والعَروض، "وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ، والاطلاع المفرط، والاقتدار على التصرف في الكلام، والملكة التي كان يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مُسهِبا ومُوجِزا"(٤).

وله تصانيف مفيدة عديدة في غاية الجودة أقبل الناس عليها في حياته(٥)، ومن أشهر كتبه المطبوعة: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، قطر الندى وبل الصدى وشرحه، شذور الذهب في معرفة كلام العرب وشرحه، شرح بانت سعاد، الجامع الصغير، الإعراب عن قواعد الإعراب، شرح اللمحة البدرية في علم العربية، نزهة الطرف في علم الصرف، موقد الأذهان وموقظ الوسنان، ألغاز ابن هشام.

---

(١) علّل الشوكاني لذلك في البدر الطالع١٠/ ٢٧٦ بأنه من باب المنافسة العلمية إظهارا للمقدرة والتمكن في العلم.

(٢) انظر أعيان العصر٣/ ٥.

(٣) انظر تاريخ ابن قاضي شهبة٣/ ١٧١، و(الحاوي الصغير) في الفقه الشافعي، لنجم الدين عبد الغفار القزويني (ت٦٦٥هـ).

(٤) انظر المقصد الأرشد٢/ ٦٧، و(مختصر الخِرقي) على مذهب الإمام أحمد، لأبي القاسم عمر البغدادي (ت٣٣٤هـ).

(٥) الدرر الكامنة٢/ ٣٠٨.

(٦) انظر تفصيلات أوسع لكتب ورسائل ابن هشام المطبوعة والمخطوطة في كتاب ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي: ٩، نزهة الطرف في علم الصرف: ٢٧، المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية: ٨.

وله من" الرسائل والضوابط والفوائد شيء كثير حتى إن مراسلاته إلى أصحابه لا يخليها من فوائد نحوية غريبة، وله أجوبة في العربية لا تُحصى"(١)، ومن أشهر رسائله ومسائله المطبوعة: اعتراض الشرط على الشرط، فوح الشذا بمسألة (كذا)، المباحث المَرضية المتعلقة بـ(مَن) الشرطية، المسائل السَّفرية، إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل، نكتة الأعراب، مسائل في إعراب القرآن، شرح خطبة (التسهيل)، مسألة تعدُّد ما بعد (إلا)، وهي موضوع بحثي هذا وسيأتي تفصيل القول فيها، إضافة إلى رسائل ومسائل وفوائد كثيرة أوردها السيوطي في (الأشباه والنظائر)(٢).

ومن كتب ابن هشام ورسائله ما لا يزال مخطوطا لم ير النور إلى الآن، أو يغلب على الظن الحكم بفقدانه، ومنها: التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل، شرح التسهيل، حواش على التسهيل، حواش على الألفية، الجامع الكبير، عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب، التذكرة، استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم، أحكام (لو) و(حتى)، تفصيل القول في مسألة الاشتغال المذكورة في أواخر الباب من كتاب (المقرَّب)، إعراب قوله تعالى: ﴿**لَن يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ**﴾ [النساء: ١٧٢].

ومما تحسن الإشارة إليه أن لمحمد بن جلال التَّبَّاني الحنفي (ت٨١٨هـ) مختصَرًا لـ(تذكرة) ابن هشام، نقل فيه مسائل منها فحفظ بذلك جزءا من هذا الكتاب النفيس(١).

---

(١) السحب الوابلة٢/ ٦٦٦.

(٢) ٤/ ٢٥٢ و٢٥٥، ٥/ ٥ و١٧ و٢٠١ و٢٦٠، ٦/ ١٣٠، ٧/ ٤٢ و٥٨ و٦٨ و٨٤ و٩٣ و١٠٧ و٢٣١ و٢٤١ و٢٤٧ و٢٤٩ و٢٥٢ و٢٧١، وغيرها.

(٣) طبع بتحقيق جابر بن عبد الله السريع، عام ١٤٣٤هـ، وأصل الكتاب رسالة علمية بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية على ساكنها أفضل الصلاة وأتم التسليم.

توفي ابن هشام ليلة الجمعة لخمس مضين من ذي القعدة سنة ٧٦١هـ، رحمه الله رحمة واسعه، وأسكنه فسيح جناته، وجميع أموات المسلمين.

التعريف بالمخطوط

عنوان المخطوط:

(مسألة) تعدُّد ما بعد (إلا)، هكذا جاءت بداية المخطوط بعد المقدمة في كلتا نسختيه، والعنوان المثبت على غلاف مجموع نسخة مكتبة (خسرو باشا) صُدّر بكلمة (رسالة) بدلا من كلمة (مسألة) فكان رسمه: رسالة لابن هشام في تعدد ما بعد (إلا)، أما على غلاف مجموع نسخة مكتبة (أسعد أفندي) فقد جاء العنوان بعبارة: بعض فوائد من كلام ابن هشام، وكلا العنوانين على الغلافين من عمل الناسخ، لذا أجد أن ما صُدّر به المخطوط في نسختيه بعد المقدمة هو العنوان الأجدر بالقبول وهو ما أثبته عنوانا له.

توثيق نسبة المخطوط:

لم أجد هذه المسألة في مصنفات ابن هشام عند أحد ممن ترجم له من القدماء فيما أعلم، وجاءت نسبته إليه مثبتة في بداية المخطوط في كلتا نسختيه، ونصها: "قَالَ الشَّيخُ الإِمَامُ، والحَبْرُ الهمام، العَالمُ العَلاَّمة، وَالبَحْرُ الفهَّامة، وَحيدُ دَهره، وَفَريدُ عَصْره، شيخ النحاة، خَاتمة المحقّقيْن، الشَّيخ عَبدُ الله جَمالُ الدّين بنُ هِشام الأنصَاري النَّحوي، تغَمّدُه الله برحمته، وَنفع بعُلومِه وَبَركَته".

فهذه النسبة تؤكد أن مسألة تعدد ما بعد (إلا) من تصنيف ابن هشام الذي له من الرسائل والمسائل والفوائد الكثير كما سبق في ترجمته، وتدل هذه النسبة أن هذه المسألة نُسخت بعد وفاة ابن هشام بدليل الدعاء له بالرحمة، وألقاب المدح العديدة لعلمه ومكانته، ولعلها نُقلت من كتاب (التذكرة) الذي حوى عددا كبيرا من المسائل والفوائد والغرائب، وهو عصارة فكر ابن هشام، ومستودع

خلاصة علمه طوال عمره.

ويؤكد نسبة هذه المسألة لابن هشام أن كلامه فيها عن القسم الأول وهو: ألاّ يُصرّح قبل (إلا) بشيء ممّا يصحّ الإخراج منه، والمذاهب الثلاثة فيه وما جاء من شواهد شعرية فيه يشبه كلامه في كتابه (تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد)[1] في شواهد باب (الفاعل) عند مسألة المحصور فيه بـ(إلا).

ومما يؤكد ذلك أيضا ما جاء في (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد)[2] عند قول الدماميني (ت٨٢٧) أن "استثناء شيئين نوعان؛ لأن المستثنى منه إما شيء واحد أو شيئان، والأول نوعان؛ لأن الشيئين إما من جهة واحدة، نحو: ما جاءني أحد إلا زيدٌ عمروٌ..... وإما من جهتين، نحو: ما ضرب أحد إلا زيد[3] عمرا، وهذه فيها ثلاثة مذاهب، قاله ابن هشام، وفيه نظر".

وهذه المذاهب الثلاثة ذكرها ابن هشام في مسألة تعدد ما بعد (إلا) تحت القسم الأول.

ولعل أول من دلّ على هذا المخطوط: مسألة تعدد ما بعد (إلا) في عصرنا الحاضر هو الدكتور حاتم الضامن في آثار ابن هشام ضمن دراسته لرسالة (المسائل السَّفرية)[4]، ثم الدكتور طه محسن في كتابه (مجموعات مخطوطة في مكتبات استانبول)[5].

موضوع المخطوط:

هو في تفصيل أقسام مسألة من مسائل الاستثناء دقيقة، متعددة الأحكام

(١) ص: ٤٨٥.

(٢) ٦/ ٦٦.

(٣) في تعليق الفرائد: (زيدا) بالنصب، ولعل الصواب بالرفع.

(٤) ص: ٦، نشرت عام ١٩٨٣م.

(٥) ص: ٢٠و٤٩، نشر عام ١٩٨٥م.

والخلافات والتفريعات، مبنية على قواعد نحوية أخرى، وهي مسألة تعدد ما بعد (إلا) على ثلاثة أقسام، وهي مع أحكامها باختصار:

١- أَلاّ يُصَرّحَ قَبل (إلا) بشيء ممّا يصحّ الإخراجُ مِنهُ، نحو: ما ضرب إلا زيدٌ عمرا، وهذا القسم جائز عند فريق من النحاة المتأخرين المجوّزين لتفريغ العامل للفاعل والمفعول معا، وهذا مبني على جواز أن يُستثنى بأداة واحدة دون عطفٍ شيئان، ومَن منع من ذلك- وهم الجمهور- اختلفوا في هذا على ثلاثة مذاهب.

٢- أن يُصَرّحَ قَبل (إلا) بمَا يَصحّ إخراجُ الجَميع منهُ، وهو نوعان، متّحد، ومتعدد، فيجب في المتحد بالإجماع العطف، أو تكرار (إلا)، نحو: قام القومُ إلا زيدا وعمرا، والمتعدد إن كان في إيجاب نحو: أعطيت الناسَ الأموالَ إلا زيدا دينارا، فيجوز فيه استثناء الاسمين جميعا عند مَن أجاز أن يُستثنى بأداة واحدة دون عطفٍ شيئان، ومَن منع من ذلك فالأول عنده مستثني والثاني معمول لمحذوف، وكذلك الأمر إن كان في غير إيجاب، مع إجازة كون الاسمين بدلين عند من أجاز إبدال شيئين من شيئين معا.

٣- أن يُصَرّحَ قَبل (إلا) بمَا يَصحّ إخراجُ البَعضِ مِنهُ دُونَ البَعضِ، نحو: ما ضرب القومُ إلا بعضَهم بعضا، وهذه الصورة ممتنعة، بناء على عدم صحة استثناء المفعول من الفاعل، واختُلف في إصلاحها على رأيين، الأول بتقديم الاسم الذي يلي (إلا) قبلها ويُجعل بدلا فيصير الاستثناء مفرغا للمفعول، والثاني بزيادة اسم قبل (إلا) ويكون الأول مستثنى من المرفوع والثاني من المنصوب، وتخريجها بجعل الأول مستثني والثاني معمول لمحذوف، ويجوز جعل الاسمين بدلين عند من أجاز إبدال شيئين من شيئين معا.

منهج ابن هشام في المخطوط:

سار ابن هشام في هذه المسألة سيرا حسنا، فاتسم كلامه بالشمول مع الدقة والتفصيل-كعادته- ويتضح منهجه في النقاط الآتية:

١- تحرير المسألة وتسميتها، وتقسيمها ثلاثة أقسام، وتفصيل أحكامها، وبيان تفريعاتها المختلفة، والتعليق عليها.

٢- العناية بذكر القواعد النحوية المبنية عليها أحكام كل قسم، ومنها:

أ- لا يُستثنى بأداة واحدة دون عطفٍ شيئان.

ب- لا يعمل ما قبل (إلا) فيما بعدها إذا لم يكن مستثنى، ولا مستثنى منه، ولا تابعا للمستثنى منه.

ج- الاستثناء من الإيجاب يقتضي النفي، والاستثناء من النفي يقتضي الإيجاب.

د- لا يُبدل شيئان من شيئين معا.

هـ- لا يصح استثناء المفعول من الفاعل.

٣- إيراد الأمثلة، والشواهد الشعرية.

٤- الاهتمام بذكر الخلافات النحوية، سواء أكانت مذاهب نحوية، أو آراء منفردة لبعض النحاة.

٥- تعليل الأحكام النحوية.

٦- إعراب ما يحتاج إلى إعراب.

٧- تتبع آراء ابن مالك (٦٧٢هـ) المختلفة في بعض كتبه.

٨- ظهرت شخصية ابن هشام النحوية من خلال التعقيب على بعض النحاة، وبيان رأيه في الأحكام النحوية، وذلك كما يأتي:

أ- التعقيب على رأي الزجاج (٣١١هـ) في منع إبدال شيئين من شيئين معا

بحجة عدم مجيئه عن العرب، فرد عليه ابن هشام بالسماع، وأورد شاهدا شعريا على ذلك.

ب- تصحيح نسبة ابن مالك (٦٧٢هـ) رأيا لابن الأنباري وحده.

ج- التعقيب على رأي ابن مالك (٦٧٢هـ) في تخصيص منع إبدال شيئين من شيئين معا بباب الاستثناء بحجة شبه البدل فيه المقترن بحرف الاستثناء بالمعطوف المقترن بالعاطف الذي لا يتأخر عنه شيئان، فكذلك البدل، فرد عليه ابن هشام بأن القياس غير صحيح؛ للاتفاق على أن العاطف متأخر عنه شيئان بل أكثر، وأجاب بعضهم عن هذا، ورده ابن هشام أيضا.

د- صحّح ابن هشام منع أن يُستثنى بأداة واحدة دون عطفٍ شيئان، ولكن ظهر من خلال كتبه الأخرى أن له رأيين مختلفين في المحصور بـ(إلا) من فاعل أو مفعول في القسم الأول من أقسام تعدد ما بعد (إلا) كما سترى ذلك في تحقيق نص المخطوط.

٩- يجيز ابن هشام إدخال (أل) على (بعض)، حيث قال في القسم الثالث: أن يُصرّح أولا بما يصح إخراج البعض دون البعض منه، وبعض النحاة منع هذا الأسلوب، لأن (بعض) معرفة بنية الإضافة، وأجازه بعضهم(١).

مصادر المخطوط:

الكلام في مسألة تعدد ما بعد (إلا) بهذه التسمية والتقسيم والتفصيل والتفريع وبيان الأحكام والآراء النحوية والشواهد الشعرية مما انفرد به ابن هشام في تصنيف هذه المسألة عن غيره من النحاة قبله، ولا يعني ذلك أن النحاة قبله لم يتحدثوا عن ذلك، بل قد جاء الحديث مفرقا عن ذلك في بابين من أبواب النحو،

(١) انظر أمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٣، شرح التسهيل ٣/ ٢٤٥، لسان العرب (بعض) ٧/ ١١٩، تاج العروس (بعض) ١٨/ ٢٤٣.

فالقسم الأول جاء في باب الفاعل؛ لارتباط ذلك بحكم التقديم والتأخير في الفاعل أو المفعول المحصورين في أسلوب (ما) و(إلا)، ولعل أول من تحدّث عن ذلك متوسعا فيه ذاكرا المذاهب الثلاثة والشواهد الشعرية والتعليلات هو ابن النحاس(٦٩٨هـ) في (التعليقة على المقرب)[١]، وعنه نقل أبو حيان (٧٤٥هـ) في (تذكرة النحاة)[٢] و(التذييل والتكميل)[٣]، ولا إخال ابن هشام إلا مستفيدا في هذا القسم الأول منهما أو من أحدهما، إضافة إلى ما جاء عند ابن مالك (٦٧٢هـ) في (التسهيل)[٤] وشرحه[٥].

وأما القسم الثاني والثالث فقد جاء الحديث عنهما عند بعض النحاة – ولم يكن مفصّلا– في باب الاستثناء؛ لارتباط ذلك بحكم استثناء شيئين بأداة واحدة دون عطف، وبحكم عمل ما قبل (إلا) فيما بعدها، وغيرها من أحكام الاستثناء، ومنهم ابن مالك (٦٧٢هـ)، وأبي حيان (٧٤٥هـ)، وقد استفاد منهما ابن هشام كما سيأتي في النص المحقق.

وبالرجوع إلى المخطوط نفسه نجد ابن هشام قد نقل أراء لعدد من النحاة مرة واحدة دون أن يسمّي كتبهم أو المصدر الذي نقل عنهم، وهم: الكسائي (١٨٩هـ)، والفراء (٢٠٧هـ)، والأخفش (٢١٥هـ)، والزجاج (٣١١هـ)، وابن السرّاج (٣١٦هـ)، وابن الأنباري (٣٢٨هـ)، والفارسي (٣٧٧هـ)، والجُزُولي (٦٠٧هـ)، والشَّلُوبين (٦٥٤هـ).

ونقل عن ابن مالك (٦٧٢هـ) أربع مرات، وذكر مرة واحدة اسم الكتاب الذي

(١) ص: ٨٩.

(٢) ص: ٣٣٣.

(٣) ٦/ ٢٨٧.

(٤) ص: ٧٨.

(٥) ٢/ ١٣٤.

نقل عنه وهو (التسهيل).

كما ذكر ابن هشام آراء نسبها لجماعات من النحاة عبّر عنهم بـ: شذوذ من متأخري النحويين، جماعة من النحويين، البصريين.

شواهد المخطوط:

شواهد المخطوط مقتصرة على الشواهد الشعرية التي بلغ مجموعها خمسة أبيات، وتوزّعت على القسمين الأول والثاني من أقسام تعدد ما بعد (إلا)، ففي القسم الأول ثلاثة شواهد، وفي القسم الثاني شاهدان، وجاءت الشواهد كاملة الشطرين، غُفلا من نسبتها لقائليها، ما عدا الشاهد الأخير في القسم الثاني فقد صدّر بـ: قول الحماسي، ولعل ذلك لكون هذا الشاهد فيه ردّ على الزجاج (٣١١هـ) الذي منع إبدال شيئين من شيئين معا بحجة أن العرب لم تقله، ولم تخرج شواهد المخطوط عن المعروف في كتب النحاة قبل، واستشهد ببعضها ابن هشام في كتبه الأخرى.

وصف نسختي المخطوط:

لمخطوط مسألة تعدد ما بعد (إلا) لابن هشام الأنصاري نسختان ـ فيما أعلم ـ، وهذا وصفهما:

١- نسخة مكتبة خسرو باشا، بتركيا، تقع ضمن مجموع رقم (٧٥٤)، ومقياسها (١٥ × ٢٠ سم)، وعدد لوحاتها ثلاث من (٣٤أ-٣٦ب)، وفي كل لوحة خمسة عشر سطرا، وخطها واضح مشكول، واستخدم الناسخ فيها نظام التعقيبة، وكتبت فيها كلمة (مسألة) والتقسيمات الثلاث بمداد أحمر، وفيها سقط في ثلاثة مواضع، سطر في الموضع الأول، وكلمة في الموضعين الأخيرين، وخلت النسخة من تاريخ النسخ واسم ناسخها، ورمزت لها بالحرف (خ)، وجعلتها أصلا لوضوح خطها، وضبطها بالشكل، ولصحة عدد من كلماتها مقارنة

مع النسخة الثانية.

٢- نسخة مكتبة أسعد أفندي، بتركيا، تقع ضمن مجموع رقم (٤٦)، ومقياسها (١٥×١٢ سم)، وعدد لوحاتها ثلاث من (١أ-٣ب)، وفي كل لوحة تسعة عشر سطرا، وخطها متوسط الوضوح وضُبط عدد قليل من كلماتها بالشكل، واستخدم الناسخ فيها نظام التعقيبة، وكتبت فيها كلمة (مسألة) والتقسيمات الثلاث بمداد أحمر، وفيها سقط في موضعين، أربع كلمات في الأول، وكلمة في الثاني، وخلت النسخة من تاريخ النسخ واسم ناسخها، ورمزت لها بالحرف (أ).

نماذج من المخطوط:

اللوحة الأولى من نسخة مكتبة خسرو باشا

اللوحة الأخيرة من نسخة مكتبة خسرو باشا

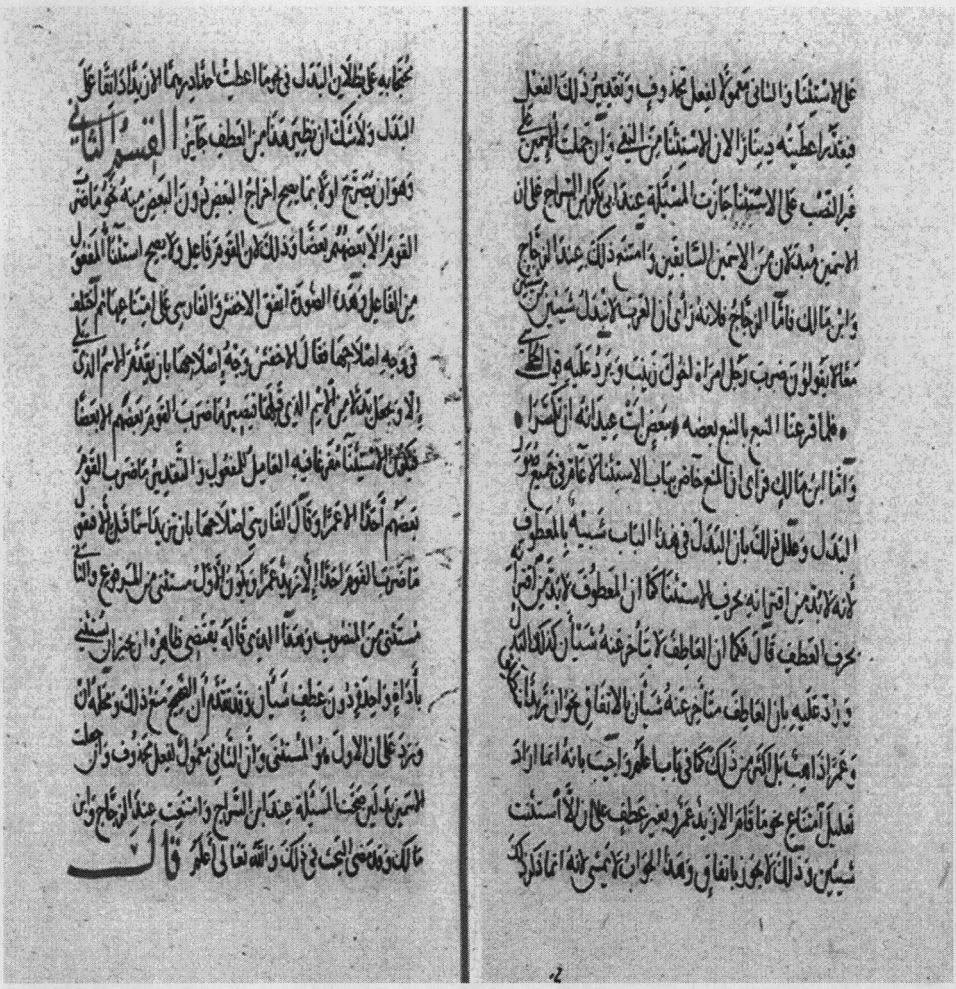

اللوحة الأولى من نسخة مكتبة أسعد أفندي

اللوحة الأخيرة من نسخة مكتبة أسعد أفندي

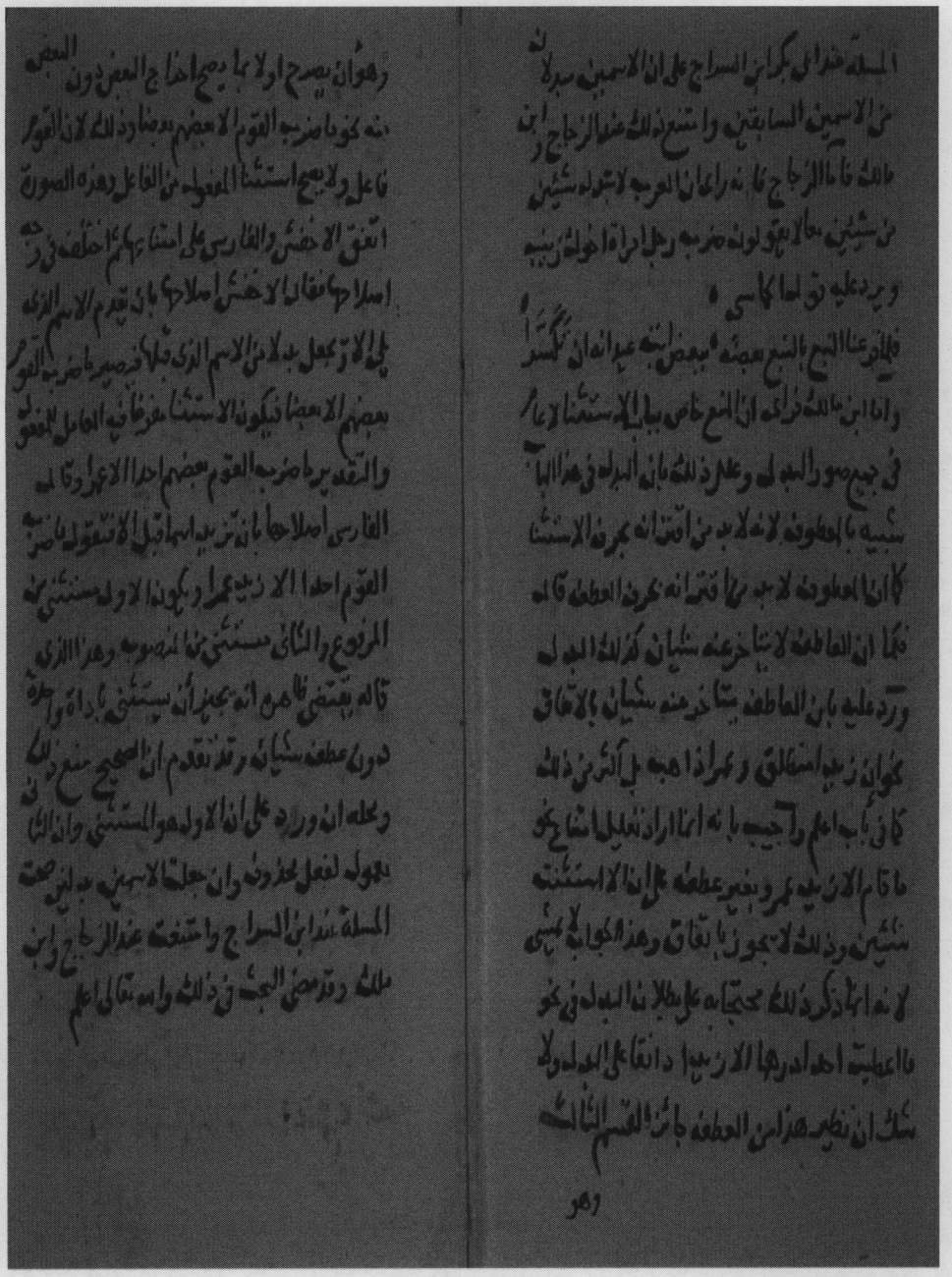

القسم الثاني

تحقيق المخطوط

[٣٤ / أ] بِسْمِ اللهِ الرَّحمَن الرَّحيم

قَالَ الشَّيخُ الإمَامُ، والحَبْرُ الهمام، العَالمُ العَلاَّمة، وَالبَحْرُ الفهَّامة(١)، وَحيدُ دَهره، وَفَريدُ عَصْره، شيخ النحاة، خَاتمة المحقّقيْن، الشَّيخ عَبدُ اللهِ جَمالُ الدّين ابنُ هِشام الأنصَاري النَّحوي، تغَمّدُه الله برحمته، وَنفع بعُلومه وَبَركَته.

مَسْأَلة: تَعدّدُ مَا بَعَد (إلا) على ثلاثة أقسَام؛ لأَنهَا إمّا ألاّ يُصَرّحَ قَبلهَا بشيء ممّا يصحّ الإخراجُ منهُ(٢)، أو يُصَرّحَ بمَا يَصحّ إخراجُ الجَميع منهُ، أو يُصَرّحَ بمَا يَصحّ إخراجُ البَعضِ منهُ دُونَ البَعض(٣).

فَالأولُ نحو: مَا ضرَبَ إلاَّ زَيدٌ عَمرًا، ومَا ضرَبَ إلاَّ عَمرًا زَيْدٌ، فذَهَبَ شُذُوذٌ من متَأخِّري النَّحويّين إلى جَواز ذَلكَ وَنَحوه عَلَى تَفريغ العَامل للفَاعل وَالمفعُول مَعًا(٤)، أي: مَا ضرَبَ أحَدٌ أحَدًا إلاَّ زَيدٌ عمرًا، وَمَا ضرَبَ أحَدًا أحَدٌ إلاَّ عَمرًا زَيدٌ، والمَعْنَى في الصُّورتين على هذَا القَول واحدٌ، كمَا أنَّ مَعنَى: (ضرَبَ زَيدٌ عَمرًا(٥)، وضَربَ عمرًا زَيْدٌ) واحدٌ(٦)، وَجَوازُهُمَا مَبنيٌّ عَلى جَواز أنْ يُسْتَثنَى بأدَاة وَاحدَة دُونَ عَطفٍ شَيئان، وَالصّحيحُ مَنعُه كَما سَيَأتي، وعَلى المنعِ - وَهوَ قَولُ

(١) قوله: (العالم العلامة، والبحر الفهامة) سقط من (أ).

(٢) وهو الاستثناء المفرّغ.

(٣) وهما من الاستثناء التام.

(٤) انظر شرح الرضي على الكافية١ / ١٩٣، منهج السالك لأبي حيان١ / ٤٠٧، المقاصد الشافية ٢ / ٦٠٤، تعليق الفرائد٤ / ٢٧١، مختصر تذكرة ابن هشام: ١٣٧.

(٥) من قوله: (والمعنى في الصورتين) إلى قوله: (ضرب زيدٌ عمرًا) سقط من (خ).

(٦) كلمة (واحد) سقطت من (أ).

جَماهير النّحويّين(١) ـ فاختُلفَ فيه(٢) على ثلاثة مَذاهب(٣):

أحَدُها: وَهوَ قَولُ الكِسَائي(٤)، وَاختَارهُ ابنُ مَالك في بَعضِ كُتبه(٥)، أنّ ذلكَ جَائزٌ عَلَى إرَادةِ الحَصْرِ[٣٤/ب]فِي الاسْم التَّالي (إلاَّ) فقَط، وَيكوُنُ الاسمُ التَّالي مُؤخَّرًا مِن تَقديم.

والثَّاني: وَهوَ قولُ الشَّلُوبيْن(٦)، وَالجُزُولي(٧)، وَجماعةٍ مِن النحويّين(٨)، وَإليه رَجع ابنُ مَالكٍ في (كتاب التّسهيْل)(٩)، أنّه لا يَجُوز عَلى التقديم وَالتَّأخير، بَل

(١) انظر الأصول في النحو١/ ٢٨٣، الغرة في شرح اللمع٢/ ٤٧٣و٤٨٦، المحصّل في شرح المفصّل للورقي: ٢١٨ (رسالة دكتوراه)، التسهيل: ١٠٣، الاستغناء في أحكام الاستثناء: ١٥٤، شرح الرضي على الكافية ١/ ١٩٣و٢/ ١١٤، منهج السالك لأبي حيان٢/ ٥٧٠.

(٢) (فيهما) في (أ).

(٣) نقل الدماميني عن ابن هشام أن في هذه المسألة ثلاثة مذاهب، وتعقبه بقوله: "وفيه نظر"، ولم يزد على ذلك، انظر تعليق الفرائد٦/ ٦٦.

(٤) انظر قول الكسائي في شرح الكافية الشافية٢/ ٥٩٠، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٣٤، شرح الرضي على الكافية١/ ١٩٥، التعليقة على المقرب: ٨٩، التذييل والتكميل٦/ ٢٨٧، تخليص الشواهد: ٤٨٩، أوضح المسالك٢/ ١٢٠و١٢٩، المقاصد الشافية٢/ ٦٠٥، وممن أجاز ذلك أيضا عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز: ٣٤٤، والسكاكي في مفتاح العلوم: ٥١٨، واختار أبوحيان قول الكسائي في التذييل والتكميل٦/ ٢٩٠.

(٥) انظر شرح الكافية الشافية٢/ ٥٩٠، وقول ابن مالك في الألفية: "وقد يسبقُ إنْ قصد ظهر" يقتضي موافقة الكسائي كما قال المرادي في توضيح المقاصد والمسالك٢/ ١٩، غير أن الشاطبي في المقاصد الشافية٢/ ٦٠٥ قال: "وكان الناظم أخذ بمذهب رابع وهو جواز تقديم المحصور على قلّة"، وهو رأي ابن هشام أيضا في تخليص الشواهد: ٤٨٧.

(٦) انظر التوطئة: ١٦٥، ونُقل رأيه أيضا في التعليقة على المقرب:٨٩، التذييل والتكميل٦/ ٢٨٧.

(٧) انظر المقدمة الجزولية: ٥١، ونُقل رأيه أيضا في التعليقة على المقرب:٨٩، التذييل والتكميل٦/ ٢٨٧.

(٨) منهم ابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية١/ ٣٢٩ و٣٣٠ والأمالي النحوية٣/ ٤٩، وابن الناظم في شرح الألفية: ٢٢٨، وابن هشام نفسه في الجامع الصغير: ١٣٢ ومختصر تذكرة ابن هشام: ١٣٨، وانظر تعليق الفرائد٤/ ٢٧٤.

(٩) ص: ١٠٣و١٠٥، وذُكر ذلك عنه أيضا في التذييل والتكميل٦/ ٢٨٦، وشرح التسهيل للمرادي: ٤٢٠، وتعليق الفرائد٤/ ٢٧٤، والتصريح بمضمون التوضيح٢/ ٣٠٠.

عَلَى إِضمَار عَامل يعمَل في الاسم الثاني(١)، وَهذا ظَاهرٌ إِذا كَانَ الاسم الثانِي مَفعُولاً، كقَوله:

فَلَم يَدرِ إِلاَّ اللهُ مَا هَيَّجَتْ لنَا
عَشِيْةَ آنَاءِ الدَّيَارِ وِشَامُهَا(٢)

وَقَوله:

مَا عَابَ إِلاَّ لَئِيمٌ فِعَل ذِي كَرَم
ولاَ جَفَا قَطُّ إِلاَّ جُبَّأٌ بَطَلا(٣)

وَكَذا إِذا كَانَ فَاعِلاً وَتَقدّم عَلى جُملة الاسْتِثنَاءِ شيء يمكن عَوْد ضمير من الفِعل إِلَيه، كقَوله:

تَزوّدتُ من لَيلَى بتَكلِيم سَاعَةٍ
فَما زَادَ إِلاَّ ضِعفَ مَا بِي كَلامُهَا(٤)

إِذ يُمكن أن يقَدّرَ: فمَا زَادَ هُوَ، أي: تَكلِيمُ سَاعَةٍ، إِلاَّ ضِعفَ مَا بي، وَيَكُونُ (كَلامُهَا) حينئذٍ فَاعِلاً بمَحذوفٍ تقديرُه: زَادَهُ كَلامُهَا(٥).

(١) انظر التعليقة على المقرب: ٩١، البحر المحيط٣/ ٥، المقاصد الشافية٢/ ٦٠٧، التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٣٠٠.

(٢) من الطويل، لذي الرمة، انظر ديوانه: ٢/ ٩٩٩، معاني القرآن للفراء٢/ ١٠١، المقرب١/ ٥٥، التعليقة على المقرب: ٩٠، التذييل والتكميل٦/ ٢٨٨، أوضح المسالك٢/ ١٣١، تخليص الشواهد: ٤٨٧.

(٣) من البسيط، لا يعرف قائله، انظر التعليقة على المقرب: ٩٠، التذييل والتكميل٧/ ٢٨٨، أوضح المسالك٢/ ١٢٩، تخليص الشواهد: ٤٨٧، المقاصد النحوية٢/ ٢٣٤.

(٤) من الطويل، لمجنون ليلى، انظر ديوانه: ١٧٢، التعليقة على المقرب: ٩٠، شرح التسهيل لابن مالك٢/ ١٣٤، التذييل والتكميل٦/ ٢٨٨، أوضح المسالك٢/ ١٢٢، تخليص الشواهد: ٤٨٦. ولذي الرمة في ديوانه٢/ ١٠٠٢ بيت شبيه ببيت مجنون ليلى، واستشهد به الشاطبي في المقاصد الشافية٢/ ٦٠٦، وهو قوله:

تداويتُ من مَيٍّ بتكليمةٍ لها فما زاد إلا ضِعفَ دائي كلامُها

(٥) قال ابن هشام في تخليص الشواهد: ٤٨٧" وهذا التأويل قد يُستبعد؛ لأن مثل هذا إنما يُحسن إذا كان=

وعَلَى هَذَا القول فالحَصرُ أيضًا في جَانب الاسم التَّالي (إلاَّ) فقَط، كَما أنّهُ كذَلكَ عندَ مَن يَحملُهُ عَلى التّقديم وَالتّأخير، وَالأمرُ بخلافِ ذلكَ عَلى القَول الأول.

وَإذا لمْ يتقدّم [٣٥/أ] مَا يَصحّ بّعده الإضمَارُ فَينبَغي عَلى القَول بالإضمَار أن تَمتنعَ المسألَة، وذلكَ نَحوُ: مَا ضرَبَ إلا عَمرًا زَيدٌ؛ لأنَّ (زَيد) لا يكونُ عند هؤلاء على التقدّيم والتّأخير؛ لأنهُم لا يَرَونَ بجوَاز عَمل مَا قَبل (إلاَّ) فيما بَعدَها إذا لم يَكن مُستَثنًى، ولا مُستَثنًى منهُ، ولا تَابعًا للمستثنى منهُ، ولا يَكُونُ عَلى إضمَار فعل؛ لأنه يؤدّي إلى إبقَاء الفعل السَّابق بغَير فَاعل؛ إذ لم يتقدّم عَلَيه مَا يُمكنُ أن يُدّعَى أنَّ الفعل يَحمل(١) ضَميرًا رَاجعًا إلَيه(٢).

وَالمذهَبُ الثَّالثُ التفصيْلُ، فإن كَانَ الاسمُ المتَأخِّر عَن المُستثنى فَاعلاً صحّت المسألَةُ عَلَى التَّقديم وَالتَّأخير، وَإن كَانَ مَفعُولاً لم تصحّ(٣) عَلى ذَلكَ، وَهوَ قَولُ البَصريّين(٤)،

= في الكلام السابق إيهام فيُستأنف حينئذٍ له جملة توضحه، ويقدر تلك الجملة جوابا لسؤال، كما مر في قولك: (ليُبك يزيد ضارع لخصومة)، ويُجاب بأن الفاعل لمّا لم يكن ظاهرا، بل ضميرا مستترا حصل إيهام سوّغ السؤال والجواب"، وقال الأزهري في التصريح بمضمون التوضيح٢/ ٢٩٣: "ولو قيل: المرفوع في هذه الأبيات ليس واقعا في مركزه الأصلي؛ لأنه مؤخر من تقديم، فهو واقع قبل (إلا) تقديرا، لا بعدها، لم يَبعُد، ولكنهم لم ينظروا إلى ذلك، مُحتجين بأن الشيء إذا حلّ في موضعه لا يُنوى به غيره، وإلا لجاز: ضرب غلامُه زيدا".

(١) (تحمل) في (أ).

(٢) انظر شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب: ١٥٨، شرح الرضي على الكافية١/ ١٩٤، التسهيل: ١٠٥، المقاصد الشافية٢/ ٦٠٧، الجامع الصغير: ١٣٢، تعليق الفرائد٤/ ٢٧١.

(٣) (يصح) في (أ).

(٤) منهم الأخفش كما جاء في الغرة في شرح اللمع٢/ ٤٨٨، المقاصد الشافية٢/ ٦٠٥و٦٠٧ و٦٠٨، وذكر ابن النحاس في التعليقة على المقرب: ٩٢، وأبو حيان في التذييل والتكميل٦/ ٢٨٩، أن ابن عصفور، وابن معط كأنهما اختارا مذهب البصريين، وجاء ذكر مذهب البصريين في التعليقة على المقرب: ٨٩، شرح التسهيل لابن مالك٢/ ١٣٤، التذييل والتكميل٦/ ٢٨٧، شرح التسهيل للمرادي: ٤٢٠، أوضح المسالك٢/ ١٢٠ تخليص الشواهد: ٤٨٥.

وَالفراء[١] وابن الأنبَاري منَ الكُوفيّين[٢]، وَوجهُه أنَّ المَفعُولَ المقَدّمَ فِي نيّة التَّأخير، فيكونُ تَقديمُهُ كَلا تَقديم، بخلاف الفَاعِل المقَدّم، فإنه فَاعِل[٣] في محلّه، فَلا يَجُوز أن يُنوى به غيرُ ذَلكَ المحَلّ[٤]، وَإذا بَطل ذلكَ فينبَغي أن يكون ذَلكَ الاسم عَلى إضمَار الفعْل، إلاَّ أنَّ ذَلكَ لا يُقالُ بقيَاس، وَنقَل ابنُ مَالكٍ هَذا المذهَب عَن ابن الأنبَاري وَحدَهُ[٥]، وَإنّما هُو قَولُ جَميْع مَن سَمّينَا.

القسمُ الثّاني: وَهوَ أن يُصرّح بمَا يَصحّ إخراجُ الجميع مِنهُ، وَهوَ نَوعَان؛ لأنّهُ إمّا أن يَكونَ مُتَّحِداً، أو متعَدِّداً، فإن كَانَ متحداً وَجبَ بالإجمَاع إمّا العَطف، أَو [٣٥/ب] تكرارُ (إلا)، نَحوُ: قَامَ القَومُ إلا زَيداً وَعمراً[٦]، وَقَد اجتمَع إفرادُ العَطف وجَمعه معَ (إلاَّ) في قَولِه:

هَل الدَّهرُ إلا لَيلةٌ وَنهَارُهَا

وَإلا طُلُوعُ الشَّمسِ ثُمّ غِيَارُها[٧]

(١) انظر معاني القرآن٢/ ١٠٠، وجاء رأيه أيضا في التعليقة على المقرب: ٨٩، التذييل والتكميل٦/ ٢٨٧، منهج السالك لأبي حيان١/ ٤٠٦، شرح التسهيل للمرادي: ٤٢٠، أوضح المسالك٢/ ١٢٠، تخليص الشواهد: ٤٨٥.

(٢) انظر رأي ابن الأنباري في التعليقة على المقرب:٨٩، شرح التسهيل٢/ ١٣٤و٣٠٥، شرح الرضي على الكافية١/ ١٩٥، التذييل والتكميل٦/ ٢٨٧، منهج السالك لأبي حيان١/ ٤٠٦، شرح التسهيل للمرادي: ٤٢٠، أوضح المسالك٢/ ١٢٠ تخليص الشواهد: ٤٨٥، المقاصد الشافية٢/ ٦٠٥و٦٠٧.

(٣) كلمة (فاعل) سقطت من (خ).

(٤) انظر التعليقة على المقرب: ٩١، التذييل والتكميل٦/ ٢٨٩، تخليص الشواهد: ٤٨٦.

(٥) في شرح الكافية الشافية٢/ ٥٩١، والتسهيل: ٧٨و١٠٥. ووهّم ابن هشام في تخليص الشواهد: ٤٨٦، الناظمَ وابنه في نسبة القول بالتفصيل لابن الأنباري وحده.

(٦) انظر شرح التسهيل لابن مالك٢/ ٢٩٥، شرح الكافية الشافية٢/ ٧١١، التذييل والتكميل٨/ ٢٦٨، شرح ابن عقيل١/ ٦٠٥، تعليق الفرائد٦/ ٧٨.

(٧) من الطويل، لأبي ذؤيب الهذلي، انظر ديوان الهذليين١/ ٢١، شرح التسهيل لابن مالك٢/ ٢٩٦، شرح الكافية الشافية٢/ ٧١٢، شرح الألفية لابن الناظم: ٣٠٠، التذييل والتكميل٨/ ٢٦٨، شرح ابن عقيل١/ ٦٠٥، المقاصد النحوية٢/ ٣٤٤.

وَإن كَانَ متعدِّداً فإمّا أن يَكُونَ الكَلامُ إيجابًا، أَو غيرَ إيجاب، فَإن كانَ إيجابًا نحو: أعطيت الناسَ الأموالَ إلا زَيداً دينَاراً، فقيَاس قَول مَن أَجَاز أن يُستثنَى بأداةٍ وَاحدَة دُونَ عَطف شَيئان أن يجُوز ذلكَ عَلَى الاستثناء في الاسمَين جميعًا[1]، وَيَكُون (زَيداً) مُخرَجًا من الناس، وَ(ديناراً) مُخرَجًا من الأَموال، وَيكونُ المَعنَى: أنهُ لم يُعط زَيداً ديناراً، وأعطَاهُ مَا عَدَا ذلكَ؛ وَذلكَ لأنّ (زَيداً والدِّينَار) مُستثنيَان من مُوجَب، وَالاستثنَاء من الإيجَاب يقتضي النّفي[2]، وَقيَاسُ قَول مَن مَنَع ذَلكَ ـ وَهُم الأكثَرُونَ ـ أن يَكُونَ المستثنى الاسم الأوّلَ فقَط[3]، وَيكونَ الثاني مَعمولاً لمَحذوف، وَيَجبُ أن يُقَدّرَ حينئذٍ مقرونا بحَرف النّفي، أي: إلاّ زَيداً لَم أُعطه دينَاراً[4].

وَإن كَانَ الكَلام غيرَ إيجابٍ نحو: مَا أعطيت الناسَ الأموَالَ إلا زَيداً دينَاراً، فإن حَملتَ الاسمين عَلى غَيْر البَدَليّة فمَن أجَازَ أن يُستثنَى بأدَاةٍ وَاحدة شَيئان جَاز عندَهُ ذَلك، ومَن منع ذلكَ ـ وَهم الأكثَرُونَ ـ جَازَت المَسألَةُ عندَهُم[5] عَلى أن يَكونَ الأولُ مَنصُوبًا [٣٦/أ] عَلى الاسْتثنَاء، وَالثاني مَعمولاً لفعل مَحذوف، وَتقديرُ ذَلكَ الفعْل فيقدَّر: أعطَيْته دينَاراً؛ لأن الاسْتثنَاء من النفي.

وإن حَملتَ الاسمين عَلى غَير النّصْب عَلى الاسْتثناء جَازت المسْألة عند أبي بَكر بن السّراج[6]، عَلى أن الاسمَين مُبدَلان منَ الاسمَين السَّابقَين، وَامتنعَ

(١) انظر الاستغناء في أحكام الاستثناء: ١٥٤، شرح الرضي على الكافية١/ ١٩٣، التذييل والتكميل٨/ ٢٥٤.

(٢) انظر المحصل في شرح المفصل للورقي: ٢١٧(رسالة دكتوراه)، الاستغناء في أحكام الاستثناء: ٥٤٩، شرح الرضي على الكافية٢/ ١١٨، شرح اللمحة البدرية لابن هشام٢/ ٢١٤.

(٣) (من الاسم الأول) في (أ).

(٤) انظر البديع لابن الأثير/ ٢٣٣، المحصل في شرح المفصل للورقي: ٢١٨(رسالة دكتوراه)، شرح الرضي على الكافية١/ ١٩٣.

(٥) كلمة (عندهم) سقطت من (خ).

(٦) انظر الأصول في النحو١/ ٢٨٣، وممن أجاز ذلك أيضا ابن الدهان في الغرة في شرح اللمع٢/ ٤٧٤و٤٨٦، وأبو حيان في منهج السالك٢/ ٥٧١.

ذلكَ عِندَ الزجَّاج(١)، وَابْن مَالك(٢)، فأمّا الزجَّاجُ فلأنهُ رَأى أن العَربَ لا تُبْدِلُ شَيئين من شَيئين معًا، لا يَقُولونَ: ضربَ رَجُلٌ امرأةَ أخُوكَ زَينبَ.

وَيَرِدُ عَليه قول الحَمَاسي:

فلمّا قَرعنَا النَّبعَ بالنَّبعِ بعضَه

ببَعضٍ أبَتْ عِيدَانُهُ أن تكسَّرَا(٣)

وَأمّا ابنُ مَالكٍ فرأى أن المنع خاصٌّ بِبَاب الاسْتِثناء لا عَامٌّ في جَميع صُوَرِ البَدَل، وَعلّل ذلكَ بأن البَدَلَ في هذا البَاب شَبِيْهٌ بَالمَعطُوف؛ لأنه لا بُدّ من اقترانه بحرف الاسْتِثناء، كَما أن المَعطُوف لا بُدّ من اقترانه بحرف العَطف، قَالَ: " فكما أنَّ العَاطفَ لا يتَأخر عَنهُ شَيْئان، كذلك البَدل"(٤).

وَرُدّ عَلَيه بأن العَاطفَ متَأخر عَنهُ شَيئان بالاتفَاق، نحوُ: إنَّ زَيداً منطَلق وَعَمراً ذَاهبٌ، بَل أكثرَ من ذَلكَ كَما في بَاب (أعلَمُ)(٥)، وأُجيبَ بإنهُ إنما أرَادَ تَعليلَ امتنَاع نحو: مَا قَامَ إلا زَيدٌ عَمرٌو، بغير عَطف عَلى أنَّ (إلاَّ) اسْتثنَت شَيئين، وَذَلكَ لا يجُوز باتفاق، وَهذَا الجَوابُ لا يَمشي(٦)؛ لأنهُ إنما ذكر ذلكَ [٣٦/ب] مُحتجًّا به عَلى بُطلان البَدَل في نحو: مَا أعطيتُ أحداً درهمًا إلا زَيداً دَانقًا، عَلَى البَدَل، وَلا شكّ أن نظِيرَ هَذَا من العَطف جَائزٌ.

(١) انظر رأي الزجاج وتعليله وما يَرِد عليه في التذييل والتكميل٨/ ٢٥٢، منهج السالك لأبي حيان٢/ ٥٧١، شرح التسهيل للمرادي: ٥٣٥.

(٢) انظر شرح التسهيل٢/ ٢٩٢.

(٣) من الطويل، لزفر بن الحارث الكلابي، انظر ديوان الحماسة لأبي تمام: ٢٧، التذييل والتكميل٨/ ٢٥٢، منهج السالك لأبي حيان٢/ ٥٧١، ونسبه البغدادي في الخزانة٣/ ١٧١للنابغة الجعدي.

(٤) شرح التسهيل٢/ ٢٩٢، وفيه: " فكما لا يقع بعد حرف معطوفان كذلك لا يقع بعد حرف الاستثناء بدلان".

(٥) الرادّ هو أبو حيان كما في التذييل والتكميل٨/ ٢٥٣.

(٦) بمعنى: لا يستمر، قال في تاج العروس (مشي)٣٩/ ٥٣٥: "وكل مستمر ماشٍ، وإن لم يكن من الحيوان، فيقال: قد مشى هذا الأمر".

القسمُ الثالث[١]: وَهوَ أن يُصَرَّحَ أولاً بمَا يصح إخراجُ البَعضِ دُونَ البَعضِ منهُ[٢]، نَحوُ: مَا ضربَ القَومُ إلاَّ بَعضَهُم بَعضًا[٣]؛ وَذلكَ لأنَّ (القَومُ) فَاعِل، ولا يصح اسْتِثنَاءُ المَفعولِ من الفَاعِل، وَهَذه الصُّورَة اتّفَق الأخْفَش وَالفَارسِي عَلى امتنَاعها، ثُمّ اخْتُلف في وَجه إصْلاحهَا[٤]، فقَالَ الأخْفَش: وَجهُ إصْلاحهَا بأن يُقَدَّم الاسمُ الّذي يَلي (إلاَّ) وَيُجعَل بَدَلاً من الاسمِ الّذي قَبلَها، فيَصيرُ: مَا ضَربَ القَومُ بَعضُهُم إلاَّ بَعضًا[٥]، فيكُونُ الاسْتِثنَاء مُفَرّغا فيه العَاملُ للمفعُول، والتَّقديرُ: مَا ضَرب القَومُ بَعضُهُم أَحَدًا إلاَّ عَمرًا.

وَقَالَ الفَارسِي: إصْلاحهَا بأن تَزيدَ اسمًا قَبَل (إلاَّ)، فتقول: مَا ضربَ القَومُ أحَدًا إلاَّ زَيدٌ عَمرًا[٦]، وَيكُونُ الأوَّل مُسْتثنَى مَن المَرفوعِ، والثانِي مُسْتَثنى مَن المَنصوب.

وَهَذَا الّذي قَالَهُ يَقتَضي ظَاهِرهُ أن يُجيز أن يُستثنَى بأدَاةٍ وَاحدةٍ دُونَ عَطفٍ شَيءٍان، وَقَد تَقَدَّم أن الصّحيح مَنعُ ذلكَ، وَمحَلهُ إنْ وَرَدَ عَلى أنَّ الأوّل هُو المُستثنَى، وأنّ الثَّانِي مَعمُولٌ لفعل مَحذُوف، وَإنْ جَعلت الاسمَين بَدَلَين صَحَّت المَسألَة عندَ ابن السَّراج، وامتنعَت عندَ الزجَّاج، وابن مَالك، وَقد مَضى البَحث في ذلكَ[٧]، والله تَعالى أَعلَمُ.

(١) (الثاني) في (خ)، وهو تحريف.

(٢) إدخال (أل) على (بعض) مخالف للفصيح، فمنعه بعضهم وأجازه آخرون، انظر أمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٣، شرح التسهيل٣/ ٢٤٥، لسان العرب (بعض)٧/ ١١٩، تاج العروس (بعض)١٨/ ٢٤٣.

(٣) ضُبط (القومَ) بالفتحة، و(بعضُهم) بالضمة في (خ).

(٤) انظر رأي الأخفش والفارسي وإصلاحهما للمسألة في شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ: ٤٣٨(رسالة دكتوراه)، الغرة في شرح اللمع٢/ ٤٨٧، المحصل في شرح المفصل للورقي: ٢١٩(رسالة دكتوراه)، الاستغناء في أحكام الاستثناء: ١٥٤، التذييل والتكميل٨/ ٢٥٤، ارتشاف الضرب٣/ ١٥٢٠، المساعد على تسهيل الفوائد١/ ٥٧١.

(٥) ضُبط (القومَ وبعضَهم) بالفتحة في (خ).

(٦) ضُبط (القومَ) بالفتحة في (خ).

(٧) ص: ٢٦.

فهرس المصادر والمراجع

١ . ابن هشام الأنصاري، آثاره ومذهبه النحوي، د. علي فودة نيل، عمادة شئون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢ . ابن هشام الأنصاري، حياته ومنهجه النحوي، للدكتور عصام نور الدين، الشركة العالمية، لبنان، ١٩٨٩م.

٣ . ابن هشام النحوي، بيئته، فكره، مؤلفاته، منهجه ومكانته في النحو، د. سامي عوض، دار طلاس، دمشق، ط١، ١٩٨٧م.

٤ . ابن هشام وأثره في النحو العربي، د. يوسف الضبع، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٥ . ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان محمد الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٦ . الاستغناء في أحكام الاستثناء، لشهاب الدين القرافي، تحقيق د. طه محسن، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٧ . الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق عبدالعال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.

٨ . الأصول في النحو، لمحمد بن سهل بن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٩ . أعيان العصر وأعوان النصر، لصلاح الدين خليل الصفدي، تحقيق د. علي أبو زيد وآخرين، مطبوعات دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

١٠ . أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي الشجري، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

١١ . الأمالي النحوية، لعثمان بن الحاجب، تحقيق هادي حمودي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٢ . أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

١٣ . البحر المحيط، لأبي حيان محمد الأندلسي، تحقيق علي معوض وعادل عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

١٤ . البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع، لمحمد الشوكاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

١٥ . البديع في علم العربية، لابن الأثير الجزري، تحقيق د. فتحي عليّ الدين ود. صالح العايد، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٠هـ.

١٦ . بغية الوعاة في طبقات النحاة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

١٧ . تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الزَّبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، تواريخ طباعة مختلفة.

١٨ . تاريخ ابن قاضي شهبة، لأحمد بن قاضي شهبة، تحقيق عدنان درويش، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، ١٩٩٤م.

١٩ . تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٢٠ . تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٢١ . التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، تواريخ طباعة مختلفة.

٢٢ . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لمحمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

٢٣ . التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٢٤ . تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لمحمد بن عمر الدماميني، تحقيق د. محمد المفدى، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٨٧م.

٢٥ . التعليقة على المقرب، لابن النحاس بهاء الدين محمد، تحقيق د. جميل عويضة، وزارة الثقافة، الأردن، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

٢٦ . توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. عبد الرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ط٢.

٢٧ . التوطئة، لأبي علي الشلوبين، تحقيق د. يوسف المطوع، ط٢، ١٩٨١م.

٢٨ . الجامع الصغير في النحو، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. أحمد الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٢٩ . الجوهر المنضَّد في طبقات متأخري أصحاب أحمد، لابن عبد الهادي المعروف بابن المبرد، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٣٠ . خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٣١ . الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٣٢. دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط٣، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٣٣. ديوان الحماسة لأبي تمام، شرح أحمد بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٣٤. ديوان ذي الرمة، شرح الإمام الباهلي، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٣٥. ديوان مجنون ليلى، شرح د. يوسف فرحات، دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٣٦. ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٩٩٥م.

٣٧. السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، تحقيق بكر أبو زيد ود. عبد الرحمن العثيمين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٣٨. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لعبد الله بن عقيل المصري، تحقيق محمد محي الدين، دار اللغات، ط١٤، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

٣٩. شرح ألفية ابن مالك، للبدر بن مالك، تحقيق د. عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت.

٤٠. شرح التسهيل، لمحمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٤١. شرح التسهيل(القسم النحوي)، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق محمد عبيد، مكتبة الإيمان، مصر، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٤٢. شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الاستراباذي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.

٤٣. شرح جمل الزجاجي، لطاهر ابن بابشاذ، تحقيق حسين السعدي، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، ٢٠٠٣م.

٤٤ . شرح الكافية الشافية، لمحمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٤٥ . شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لعثمان بن الحاجب، تحقيق د. جمال مخيمر، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٤٦ . شرح الوافية نظم الكافية لعثمان ابن الحاجب، تحقيق د. موسى العليلي، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٤٧ . الغرة في شرح اللمع، لسعيد بن الدهان، من باب إن وأخواتها إلى باب العطف، تحقيق د. فريد الزامل، دار التدمرية، الرياض، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

٤٨ . لسان العرب، لابن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٤٩ . المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

٥٠ . مجموعات مخطوطة في مكتبات استانبول، د. طه محسن، معهد المخطوطات العربية.

٥١ . المحصل في شرح المفصل، لعلم الدين اللورقي، من باب التحذير إلي باب خبر ما ولا المشبهتين بليس، تحقيق عبيد المالكي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٣٢هـ.

٥٢ . مختصر تذكرة ابن هشام، لمحمد التباني، تحقيق جابر السريع، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.

٥٣ . المسائل السَّفرية، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

٥٤. المساعد على تسهيل الفوائد، لعبد الله بن عقيل المصري، تحقيق د. محمد بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

٥٥. معاني القرآن، ليحيى بن زياد الفراء، تحقيق أحمد نجاتي وآخرين، دار السرور، بيروت.

٥٦. مفتاح السعادة ومصباح السيادة، لطاش كبري زاده، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٥٧. مفتاح العلوم، ليوسف السكاكي، تحقيق أكرم عثمان، دار الرسالة، بغداد، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٥٨. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لإبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين وآخرين، معهد البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٥٩. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لمحمود بن أحمد العيني، تحقيق محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٦٠. المقدمة الجزولية في النحو، لعيسى بن عبد العزيز الجزولي، تحقيق د. شعبان محمد، مطبعة أم القرى، مصر، ١٩٨٨م.

٦١. المقرب، لابن عصفور علي بن مؤمن الإشبيلي، تحقيق أحمد الجواري وعبدالله الجبوري، ط١، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

٦٢. المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لإبراهيم بن مفلح، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٦٣. منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. شريف النجار ود. يس أبو الهيجاء، عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠١٥م.

٦٤ . المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، لابن تَغري بَردي، تحقيق د. محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م.

٦٥ . النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تَغري بَردي، قدم له وعلق عليه محمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

٦٦ . نزهة الطرف في علم الصرف، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. أحمد هريدي، مكتبة الزهراء، القاهرة، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٦٧ . الوفيات، لابن رافع السَّلامي، تحقيق صالح عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.